مقال مراجعة موضوع
البحث الموسوم : "التعددية اللغوية و التنوع الثقافي و سؤال الهوية في الدستور المغربي دراسة مقارنة بين دستور 1996 و 2011"

للباحث محمد بليض [1]
بحث منشور في مجلة القانون الدستوري و العلوم الادارية العدد (24)، السنة 2024، الصفحات (149-163)

م د. علي عيسى اليعقوبي
كلية الحقوق / جامعة النهرين

المقدمة

يعتبر موضوع التعددية اللغوية و التنوع الثقافي من المواضيع المهمة التي تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام الفقه الدستوري. و بدا هذا الاهتمام مبكراً في الدول ذات الديمقراطيات العريقة ، لكنهُ اخذ بُعدا و اهتماماً خاصا في الفترة المتأخرة في البلدان العربية، و لعل مرد هذا الاهتمام الى جملة من الاعتبارات أبرزها؛ الاصلاحات السياسية التي حاولت بعض البلدان العربية تطبيقها بعد موجة الحركات المطلبية التي سُميت بالربيع العربي. فقد شهدت العديد من البلدان العربية تعديلات دستورية حاولت فيها الخروج عن النمط التقليدي في التعامل مع موضوع الهوية و بدت أكثر احتواءاً و شمولية من خلال النص على التعددية و الاعتراف بالتنوع الثقافي و اللغوي. و يعتبر المغرب من البلدان العربية المهمة، ذات الانظمة السياسية الملكية المستقرة نسبياً، و التي عرفت موجات احتجاجية مطالبة بالاصلاح السياسي. فبعد نجاح الثورة الشعبية في تونس عام 2011 و الاطاحة بحكم الرئيس زين العابدين بن علي شهد المغرب حركة احتجاجية عرفت باسم حركة 20 فبراير و كان من ابرز ثمار هذه الحركة اقرار دستور جديد عام 2011 بدلاً من دستور 1996.

تناول الباحث موضوع غاية في الاهمية و هي المعالجات التي جاء بها الدستور المغربي الجديد لموضوع التعددية اللغوية و التنوع الثقافي و سؤال الهوية بشكل عام و مقارنة ذلك مع الدستور الذي سبقه.

و في ضوء هذه الاهمية سنعرض هيكلية البحث و محتواه ، ثم نحاول بيان الملاحظات التي يمكن أن تثار بصدد ما عرضه الباحث من اراء و ما استخلصه من نتائج و ذلك في الفقرتين الاتيين:

كلمات مفتاحية : الهوية ، التعددية اللغوية، التنوع الثقافي.

[1] باحث اكاديمي مغربي
[2] مجلة القانون الدستوري و العلوم الادارية، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و الاقتصادية / المانيا-برلين

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الفقرة الاولى: هيكلية البحث

الهيكلية التي تناولها الباحث تتكون من مبحثين متوازنين يحاول فيهما الاجابة عن اشكاليته التي تتلخص في مدى اعتبار ما اسماه "دسترة" التعددية اللغوية و التنوع الثقافي في الدستور المغربي لسنة 2011 مؤشراً على الانتقال نحو دولة المواطنة. تناول الباحث في مبحثيه الدستورين المغربيين لعام 1996 و 2011 عاقدا مقارنه جميلة بينهما من حيث؛ السياقات المؤثرة في كتابة النص الدستوري، فتوصل الى وجود سياقات دولية خارجية و سياقات وطنية داخلية تؤثر على كتابة النص الدستوري. ثم تناول تأثير مركزية الاسلام و العربية كونهما العنصرين الاكثر تأثيراً في تشكيل الهوية في معظم دساتير الدول العربية.

تأسيساً على ذلك اختار الباحث لمبحثه الاول عنوان (الهوية في دستور 1996 : بين الهوية المشروعة و الهوية المقاومة) ، قسم الباحث مبحثه هذا الى مطلبين تناول في الاول : سياقات المراجعة الدستورية لعام 1996 بين السياق الدولي و الوطني، موضحا ان السياق الدولي الذي كان يحكم هذه المرحلة، اي بدايات التسعينات من القرن الماضي، اتسم بنهاية الحرب الباردة و انهيار جدار برلين و المنظومة الشيوعية في قبال انتصار الرأسمالية و القيم الليبرالية. و قد انعكس ذلك على تحولات جذرية على مستوى خطاب حقوق الانسان حيث تم الانتقال من الحقوق المدنية و السياسية الى الحقوق اللغوية و الثقافية، حيث تم اصدار عدد من المواثيق الدولية بهذا الصدد ابرزها : اعلان حقوق الاقليات في وثيقة كوبنهاغن 1990، وثيقة جنيف 1991، اعلان حقوق الشعوب الاصلية 1993 ، توصيات لاهاي بخصوص حق التعليم للاقليات القومية 1996 ، توصيات اوسلو بخصوص حقوق اللغة بالنسبة للاقليات القومية 1998 و اعلان اليونسكو للتنوع الثقافي 2001 . من جانب اخر ذكر الباحث بعض الاراء التي ترى في مسألة التعددية اللغوية و التنوع الثقافي تكريساً للانقسامات الداخلية و تفتيت الاوطان و مزيد من الحروب الاهلية و الانقسامات الداخلية. و ما بين هذا الاتجاه و ذاك يرى الباحث ان الانظمة العربية لم تكن مستعدة انذاك لطرح مسالة الهوية في دساتيرها على خلاف الانظمة الغربية التي تفاعلت مع هذه المواثيق. اما على الصعيد الداخلي في المغرب فيرى الباحث ان الفاعلين في الساحة المغربية الداخلية لم تكن متفاعلة مع المطالب الخاصة بالتعدد اللغوي و الثقافي و كانت ترى ان الاولوية تتمثل في الاصلاح السياسي و تقوية سلطات البرلمان. لذا تم اهمال كافة المناشدات الداعية الى الاعتراف باللغة و الثقافة الامازيغية. و يرى الباحث في المطلب الثاني ان الاسلام لعب دورا محوريا في الوثيقة الدستورية لعام 1996 ، فالاسلام بالنسبة للنظام السياسي المغربي ليس مجرد دين و انما مصدر من مصادر المشروعية. عليه يستنتج الباحث ان دستور 1996 المغربي يمكن عده من ضمن الدساتير الاحادية لغوياً و ثقافياً.

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

اما المبحث الثاني فقد تناول الباحث فيه اختار الباحث له عنوان (دستور 2011 : دسترة التعددية اللغوية و التنوع الثقافي) ، و في هذا المبحث حاول الباحث عقد مقارنة ضمنية بين السياق الدولي و الاقليمي الذي انتج النص الدستوري لعام 2011 و بين السياقات التي انتجت دستور 1996، و هنا يرى الباحث ان التعديل الدستوري لعام 2011 جاء في ظروف دولية عرفت تصاعد خطاب الديمقراطية وتخلي مجموعة من الانظمة السياسية عن الاستبداد. و في ظروف استثنائية تمثلت بموجات الربيع العربي ادت الى سقوط العديد من الانظمة السياسية في شمال افريقيا و الشرق الاوسط كتونس و مصر و ليبيا و اليمن. و لقد كان موضوع الهوية حاضرا بثقله الرمزي و المادي في المظاهرات التي شهدها المغرب و التي اطلقت على نفسها حركة 20 فبراير.

و هنا يشير الباحث الى توجهات الفرقاء المختلفة من موضوع الهوية فهو يرى ان الهيئات ذات التوجه الاسلامي ظلت رافضة لفصل الدين عن الدولة لكنها تقبل بالتنوع التقافي و الحضاري مع اصرارها ان يكون الاسلام هو الارضية الصلبة التي تستوعب باقي مكونات الثقافة المغربية. في حين دافع اليساريون عن فكرة فصل الدين عن الدولة و دعوا الى دولة علمانية مدنية تجعل من الدين شأنا فردياً مع اصرار معضمها على القومية العربية التي ترى انها قادرة على استيعاب باقي الثقافات و اللغات. بينما ترى الحركة الامازيغية الى ان الامازيغية هي البعد الحضاري و الثقافي الذي يميز شمال افريقيا عن باقي المناطق خاصة عن الشرق الاوسط.

و هكذا جاءت الوثيقة الدستورية في المغرب عام 2011 لتتميز بالتعدد اللغوي و التنوع الثقافي فتم النص على "ان المملكة المغربية دولة اسلامية ذات سيادة كاملة متشبثة بوحدتها الوطنية و الترابية و بصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية الموحدة ، بانصهار كل مكوناتها العربية الاسلامية، و الامازيغية، و الصحراوية الحسانية و الغنية بروافدها الافريقية و الاندلسية و العبرية و المتوسطية، كما ان الهوية المغربية تتميز بتبوء الدين الاسلامي مكانة الصدارة فيها". كما نص الدستور على تأسيس المجلس الوطني للغات و الثقافة المغربية الذي يتولى حماية و تنمية اللغتين العربية و الامازيغية[1]. و تبع ذلك صدور عدد من القوانين التنظيمية التي تنظم هذا موضوع الهوية و كيفية ادماجها في مجال التعليم و مجالات الحياة العامة ذات الاولوية.

[1] تعتبر اللغة الامازيغية فرع من عائلة اللغات الأفرو آسيوية و لها صلة باللغتين المصرية و الأثيوبية القديمة، يتحدث الأمازيغية عدد كبير من سكان المغرب و الجزائر، و بعض السكان في ليبيا و تونس و شمال مالي و غرب و شمال النيجر وشمال بوركينا فاسو و موريتانيا وفي واحة سيوة في مصر .كما تعيش أعداد كبيرة من المهاجرين الناطقين باللغة الأمازيغية في أوروبا، ويبلغ عددهم اليوم ما يقرب من 4 ملايين نسمة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

و يخلص الباحث الى ان المغرب عرف انتقالاً دستورياً مهماً عام 2011 من خلال الاعتراف بالمكون الامازيغي و بالتنوع الثقافي و اللغوي في المغرب، و يرى ان ذلك قد يشكل مدخلاً نحو الدميقراطية الا ان الطريق لا تزال طويلة امام ترسيخ التعدد اللغوي و التنوع الثقافي.

الفقرة الثانية : تقدير البحث

تناول الباحث موضوع غاية في الاهمية تعاني منه معظم الدول العربية و الاسلامية و كذلك العديد من دول العالم و هو مسألة تعدد الهويات الفرعية داخل الدولة و محاولة ايجاد هوية جامعة لها في صلب الوثيقة الدستورية. و على الرغم من اهمية الموضوع على النحو الذي فصلناه في الفقرة الاولى الا اننا نورد عليه بعض الملاحظات التي تهدف الى اغناء الجانب العلمي.

1. اعتمد البحث بشكل مفرط على المنهج الوصفي و لم نشهد حضوراً لافتا للمنهج التحليلي الذي يساعد القارئ المختص على فهم اعمق للمشكلة البحثية ، خصوصاً الاشكالية الاساسية لتي ترافق هذا الموضوع و هي محاولة التوفيق بين الهويات الفرعية الداخلية و ايجاد هوية دستورية جامعة لها و التي تمثل العمود الفقري في هكذا بحوث على الرغم من انه اشار اليها باستحياء عندما تناول اراء استاذ الفلسفة السياسية البريطاني بريان باري. فلم نجد رأيا للباحث يتناول هذه النقطة الجوهرية و هل ستكون سبباً للانقسام و التشظي ام انها ستعيد لحمة البلد على اسس جديدة.
2. ان الباحث لم يواكب المستجدات في الفقه الدستوري ومنها قرارات المجلس الدستوري الفرنسي فيما يتعلق بالهوية الدستورية[1] عام 2006 و كنا نأمل منه اغناء هذه الدراسة بهكذا نوع من القرارات تنمي المنهج المقارن عند القارئ.
3. لم نلحظ اشارات مقارنة لما سارت عليه الانظمة الدستورية في معالجة هذه القضية و هل تأثر المغرب بها خصوصاً في المنطقة العربية، و كنا نأمل من الباحث ان يناقش مثلا التجربة العراقية في دستور 2005 لتقارب المطالبات الكردية مع المطالبات التي ذكرها الباحث للمكون الامازيغي الا انه بدلا من ذلك استشهد بالتجربة العراقية للحكم الذاتي عام 1970 و هي تجربة لم يُكتب لها النجاح في حينه و انتهت بنزاعات مسلحة.

[1] كتبنا بحثا مفصلاً عن هذه النقطة تحديدا في بحثنا الموسوم " الهوية الدستورية في قرارات المجلس الدستوري الفرنسي و مدى انعكاسها في الدول الاخرى – العراق نموذجا- " و التي تفضلت مجلة النهرين للعلوم القانونية بنشرة في عددها 3 المجلد 26 لسنة 2004.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

4. بقي ان نشير الى ان موضوع التعدد اللغوي و الثقافي و الاعتراف الدستوري به لا يتم بمعزل عن اصلاحات اخرى تتعلق بمبدأ المشاركة السياسية و التوزيع العادل للثروة ليكون هذا الاعتراف وعاءا لهكذا اصلاحات عميقة لكننا لم نر من الباحث اشارة الى هذه المسلمات.

الخاتمة

ليس من شأن ما قدمناه من ملاحظات ان ينتقص من قيمة هذا البحث و لا جهود كاتبه، و قد حاولنا قدر الامكان في مقالتنا هذه التعريف بافكار المقال و عرضها مع بعض الملاحظات المفتاحية، تاركين موضوع مناقشة هذه الافكار و اعطاء مقاربة اكثر شمولية تصلح لاسقاطها على واقع جولنا العربية لمناسبات اخرى.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0